الأمم المتحدة

A/C.3/63/SR.29

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
20 January 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة سيانيجو (نائبة الرئيس) ..... (غانا)

المحتويات

البند ٦١ من جدول الأعمال: قضايا الشعوب الأصلية (تابع)

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)*

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان*

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)*

(د) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (تابع)*

* بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها مجتمعة.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

08-57228 (A)

نظراً إلى تغيب رئيس اللجنة، تولت السيدة سيانيجو (غانا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦١ من جدول الأعمال: قضايا الشعوب الأصلية (تابع) (A/C.3/63/L.17)

مشروع القرار A/C.3/63/L.17: قضايا الشعوب الأصلية

١ - **السيدة تاراسينا سكايرا** (غواتيمالا): قدمت مشروع القرار باسم المشتركين في تقديمه، فقالت إن إكوادور، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وبوليفيا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وشيلي، والمكسيك، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهندوراس قد أصبحت من المشتركين في تقديم مشروع القرار. وقالت إنه بعد ستين سنة من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ما زالت الشعوب الأصلية في الغالب لا تتمتع بحقوقها. وأضافت أن الحاجة تدعو إلى إجراء مزيد من الحوار بين اللجنة والمقرر الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية، بغية تمكين المقرر الخاص من إبلاغ الجمعية العامة بالتطورات.

٢ - وقالت إن الفقرات الثلاث الأولى من ديباجة مشروع القرار تعكس قرار مجلس حقوق الإنسان ٧/٩، المتعلق بحقوق الإنسان والشعوب الأصلية. وأضافت أن من الأهمية بمكان أن يتمتع المجلس بتأييد اللجنة. وأشارت إلى أن بضع فقرات من مشروع القرار نالت موافقة اللجنة في أثناء الجلسات غير الرسمية. وأن فقرة إضافية قد أضيفت إلى منطوق مشروع القرار، وهي تعكس الفقرة ٨ من قرار مجلس حقوق الإنسان ٧/٩. وأعربت عن أملها في اعتماد مشروع القرار من دون تصويت.

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/63/123، و A/63/281-S/2008/431، و A/63/370-S/2008/614؛ و A/C.3/63/5)

(أ) **تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان** (تابع) (A/C.3/63/L.18)

مشروع القرار *A/C.3/63/L.18*: التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

٣ - **السيدة رابيماغلي** (الدانمرك): قدمت مشروع القرار باسم المشتركين في تقديمه، فقالت إن بلغاريا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وغانا، وكوستا ريكا قد أصبحت من المشتركين في تقديم مشروع القرار. وقالت إنه تم تحقيق تقدم كبير بشأن نص مشروع القرار وأعربت عن أملها في التوصل إلى اتفاق نهائي بشأنه في القريب العاجل. وإذ أشارت إلى أن التحرر من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة حق لا يمكن انتقاصه، قالت إن مشروع القرار سوف يشكل صكاً آخر في مكافحة هذه الممارسات. وأعربت عن أملها في اعتماده بتأييد قوي.

٤ - **السيد خان** (أمين اللجنة): أشار إلى أن مولدوفا وتيمور ليشتي قد انضمتا إلى المشتركين في تقديم مشروع القرار.

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/63/161, 223, 259), 263, 270-272, 274, 275, 278, 286-290, 292, 293 and Corr.1, 299, 313, 318, 337, 340, 365, 367 (and 486

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/63/322, 326, 332, 341, 356 and 459; A/C.3/63/4)

(د) **اتفاقية حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** (تابع) (A/63/264 and Corr.1)

٥ - **السيد رضواني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن من الطبيعي أن تسفر الخلفيات التاريخية والإقليمية والدينية والثقافية والقومية المختلفة عن اختلاف في أفهام حقوق الإنسان. وليس من العملي أو الممكن أن يُطلب نفس النموذج الإنمائي من جميع البلدان. فالتنوُّع الثقافي مكسب؛ ومن الأهمية بمكان ترك سياسات السيطرة الثقافية والمجابهة، التي تهدف إلى القضاء على هويات ثقافية. وقال إنه يمكن استخدام تكنولوجيات الاتصالات الحديثة، في عالم سائر في درب العولمة، لنشر معلومات كاذبة. وأضاف أن الحاجة تدعو إلى خطة تعاون دولي ابتكارية لمجابهة التعصُّب الديني، بما في ذلك كُره الإسلام، الذي يهدف إلى وصف ثقافات أو ديانات محددة بالشيطنة.

٦ - وقال إن آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة يجب أن تشكل منتدى محايداً لجميع الدول لكي تصب فيه معارفها. غير أن هذه الآليات استُخدمت في السنوات الأخيرة لمشاحنات سياسية وأيديولوجية، نتيجة لتسييس مشاريع قرارات وتوجيهها ضد بلدان نامية معينة. وقال إن هذا الوضع يحتاج إلى حوار وتبادل على قدم المساواة.

٧ - وقال إن التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان يجب أن يساعد على إحقاق الحق في التنمية بوضع آليات لتضييق الشُّقَّة بين الأغنياء والفقراء. وأشار إلى أن الحقوق الثقافية، المكرسة في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد أُهملت كذلك إهمالاً نسبياً. وقال، على وجه الخصوص، إن بلده سيواصل تأييد اعتماد الجمعية العامة قراراً بشأن قذف الديانات. وأضاف أنه يرحب بمبادرة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعقد حلقات دراسية للخبراء حول مسألة حرية التعبير ومسألة الدعوة إلى الكراهية الدينية.

٨ - **السيد نورماندين** (كندا): قال إن العالم مدين، في مناسبة الذكرى الستين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بالعرفان لمن صاغوا هذه الوثيقة، التي هي مَعلَم من معالم تحقيق الطموحات التي تشترك فيها الدول الأعضاء جميعها. وأشار إلى أن كندا على وجه الخصوص فخورةٌ بكون مواطنها جون همفري هو الذي كتب مسودة هذه الوثيقة. وقال إن السيد همفري ساعد أيضاً على النهوض بحقوق الإنسان في بلده، وأوصى بإدخال تغييرات لتعزيز حقوق المرأة وساعد على تأسيس منظمة العفو الدولية لكندا.

٩ - وأشار إلى أن مركز كندا الدولي لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية قد أنشأ جائزة جون همفري للحرية لتكريم الأفراد والمنظمات الذين تميزوا في الدفاع عن حقوق الإنسان من مختلف أنحاء العالم. وقال إن الجائزة ستُمنح في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ للمنظمة المعروفة باسم ''محامو زمبابوي من أجل حقوق الإنسان''، التي قدمت التمثيل القانوني لضحايا الإساءة والاضطهاد المدعومَين من الدولة، وغالباً ما كان ذلك في مواجهة القمع العنيف. وفي سنة ٢٠٠٧ مُنحت للصحفي والكاتب الإيراني أكبر غانجي، الذي كان قد سُجن لمدة ست سنوات، وتعرض في كثير من الأحيان للحبس الانفرادي والتعذيب، بعد أن كشف عن دور الحكومة في سلسلة من حوادث قتل منشقّين سياسيين في سنة ١٩٩٨. وظل السيد غانجي يرفع صوته ضد تدهور حالة حقوق الإنسان في بلده، بما في ذلك محاكمة الأحداث المتهمين بارتكاب جرائم، وقمع حقوق العمل، واضطهاد المرأة، والتمييز ضد الأقليات، واعتقال

المنشقين اعتقالاً اعتباطياً. وفي سنة ٢٠٠٦، منحت الجائزة للمرأة النشطة السيدة سو سو نوي، وهي مواطنة بورميَّة اعتقلها المجلس الحاكم منذ ذلك الحين ووضعها في الحبس الانفرادي دون توفير عناية طبية كافية لها، وهي مصابة بمرض في القلب.

١٠ - وقال إنه يوجد في مختلف أنحاء العالم آلاف الأشخاص أمثال هؤلاء. وإن على المجتمع الدولي مسؤولية ضمان عدم عزلهم؛ وعليه إظهار تضامنه معهم وتقديره لجهودهم؛ والسماح لهم بالقيام بعملهم النبيل دون تعرضهم لخطورة شخصية. وبذلك، يصبح الإعمال الكامل لحقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي حقيقة.

١١ - **السيد مات عيسى** (ماليزيا): قال إن بلده يؤمن بأن جميع حقوق الإنسان عالمية ومترابطة وغير قابلة للانقسام. وأضاف أن حقوق الأفراد على الصعيد الوطني متوازنة مع مصالح المجتمع ورفاهية الأمة، بروح من الاحترام المتبادل والتسامح.

١٢ - وقال إن المجتمع الدولي يجب أن يعامل حقوق الإنسان بالعدل والمساواة. ويجب، على الصعيد الدولي، أن تقوم جميع البلدان بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، آخذةً في الحسبان التامِّ الاختلافات الخاصة القومية والإقليمية والخلفيات التاريخية والثقافية والدينية المختلفة. ونوه بأن لجميع الدول حقاً غير قابل للتصرف في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون تدخل من أية دولة أخرى. وأشار إلى أنه في حالات كثيرة جداً سعت دولٌ إلى ضمان كون الوثائق تشمل تفسيرات لحقوق الإنسان تشير إلى قضايا محددة، لكي تنال الاعتراف بمصداقية موقفها. وما زالت بعض الدول انتقائيةً في توكيدها لحقوق معينة.

١٣ - وقال إن وفده قلق جداً بسبب ازدياد حوادث كُره الإسلام والتحريض على الكراهية العنصرية والدينية. وأضاف أن قذف الأديان مرتبط ارتباطاً لا انفكاك له بهذا التحريض وهو، لذلك، يشكل انتقاصاً من الحق في الإيمان. وقال إنه يمكن حماية الدين من القذف دون الانتقاص من حرية التعبير؛ فهذان الشيئان لا ينقض بعضهما بعضاً.

١٤ - وأشار إلى أن المناقشات التي أُجريت لعقوبة الإعدام في الدورة السابقة لم تؤدِّ إلى توافق في الآراء، ولا ينبغي إعادة إدخال هذه الانقسامات في عمل اللجنة. وإن المسألة في رأي ماليزيا مسألة تخص العدالة الجنائية. ومن المؤسف أن تقرير الأمين العام عن وقف استخدام عقوبة الإعدام (A/63/293 and Corr.1) قدم توصيات تميل إلى جانب واحد من جانبي المناقشة.

١٥ - رحب باعتماد الاستعراض الدوري العالمي من قبل مجلس حقوق الإنسان في سنة ٢٠٠٨، الذي سار حتى الآن سيراً جيداً وهو يمثل بديلاً جيداً للقرارات التي تعنى ببلد معين. وأعرب أيضاً عن تثمينه لعمل الفريق العامل التابع للمجلس والمعني بالحق في التنمية. وقال أيضاً إن ماليزيا تؤيد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تأييداً قوياً، وإنها أصبحت في شهر نيسان/إبريل ٢٠٠٨ موقِّعة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٦ - **السيد ليو جينمين** (الصين): أشار إلى أن سنة ٢٠٠٨ تصادف الذكرى الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقال إن الأمم المتحدة قد حققت منجزات كبيرة في ميدان حقوق الإنسان، بسُبُل منها إنشاء تسع اتفاقيات أساسية لحقوق الإنسان، واتخاذ أكثر من ٣٠ إجراءً خاصاً تتعلق بحقوق الإنسان، وإنشاء مجلس حقوق الإنسان، وكذلك تنفيذ الاستعراض الدوري العالمي. غير أنه ما زال ثمة متسع لإدخال تحسينات: فمجلس حقوق الإنسان ما زال

يكرر بعض الأخطاء التي ارتكبتها لجنة حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بالأوضاع في بلدان معينة.

١٧ - وقال إن البلدان النامية ما زالت غير ممثلة تمثيلاً كافياً في هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة. وأضاف أنه ينبغي للمفوضية ولنظام التعيينات في الأمم المتحدة إزالة الحواجز المؤسسية وغير المؤسسية وتنفيذ مبدأ التمثيل الجغرافي العادل تنفيذاً تاماً. علاوةً على ذلك، لم تتحقق بعدُ طموحات البلدان النامية في الحصول على الحق في التنمية، ويلزم أيضاً القيام بعمل كثير لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولتحقيق هذه الغاية يجب على المجتمع الدولي أن يظهر الإرادة السياسية ويقدم المساعدة إلى البلدان النامية.

١٨ - وقال إن التدابير التي اتخذتها حكومته بعد الهزة الأرضية التي وقعت في وينتشوان في سنة ٢٠٠٨، وكذلك تنظيمها الناجح للألعاب الأولمبية ودورة الألعاب الأولمبية للمعوقين في بيجين، دللت على التزام الصين بحقوق الإنسان. وأشار إلى أن الصين تقوم منذ سنة ١٩٧٨ بعملية إصلاح اجتماعي وسياسي واقتصادي وقد حددت أولويات لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وسوف يستعرض مجلس حقوق الإنسان ما قامت به الصين في إطار الاستعراض الدوري العالمي، في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٩. وخلص إلى القول إن الصين تتطلع قُدُماً إلى مواصلة حوارها مع مجلس حقوق الإنسان والمجتمع الدولي.

١٩ - **السيد لابّي فيلاّ** (شيلي): قال إن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ستكون بمثابة نموذج يُحتذى في الاتفاقيات التي تعقد في المستقبل. وأضاف أن حكومته قد قامت، بالإضافة إلى تصديقها على الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري، بتنفيذ خطة عمل لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة دمجاً اجتماعياً، وأنشأت صندوقاً وطنياً لذوي الإعاقة لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة والوكالات غير الربحية. وأشار إلى أن شيلي قامت، بموجب الاتفاقية، بحملات لإذكاء الوعي ونشر المعلومات. وخلص إلى القول إن شيلي ترحب بالمبادرات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لنشر هذه الاتفاقية البارزة. وتعتقد بأنه يمكن، بجهود المجتمع بأسره وعزمه، أن تؤدي الاتفاقية إلى إحداث تغيير حقيقي في الحياة اليومية لآلاف الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٠ - **السيدة جوول** (النرويج): قالت إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كان إنجازاً هائلاً في تاريخ حقوق الإنسان. وما زال الإعلان، الذي أيدته ١٩٢ دولةً عضواً، يشكل أساساً للقوانين والمعاهدات الدولية اللاحقة في مجال حقوق الإنسان. وأشارت إلى أن المجتمع الدولي أكد مراراً وتكراراً المساواة بين جميع حقوق الإنسان، واستقلالها وعدم قابليتها للانقسام. لذلك، قالت إنه من غير المقبول أن تكون الأغلبية الساحقة من سكان العالم غير قادرة على الحصول على حقوقها أو حتى لا تعرف أن لها حقوقاً. ونوهت بأن القصد من وراء الإعلان هو أن يكون مسؤولية وطنية. فالدول مسؤولة أمام شعوبها وكذلك أمام المجتمع الدولي. وإن عدم وجود حقوق الإنسان أدى إلى معاناة وكراهية، وهذه أدت بدورها إلى عنف سياسي وأعاقت التنمية الاقتصادية.

٢١ - أشارت إلى أن المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمعَ المدنيَّ من الجهات الفاعلة الأساسية في الجهود الرامية إلى تنفيذ إطار لحقوق الإنسان وتعزيز التنمية. وهي تلقي ضوءاً على أوضاع لولا ذلك لربما مرت دون أن يلاحظها أحد. فهي ليست فقط جزءاً من عملية الديمقراطية، وإنما هي في حد ذاتها مؤشر للديمقراطية. وقالت إن من الأهمية بمكان حماية النساء المدافعات عن حقوق الإنسان، اللائي يتعرضن لخطورة الترهيب والعنف، لا سيما عندما يعملن في مجال حقوق المرأة.

٢٢ - قالت المتحدثة إن النرويج قلقة قلقاً شديداً أيضاً بسبب زيادة القيود التي تفرضها الدول على حرية تكوين الجمعيات والرأي والتعبير، وهذه أدوات أساسية للمدافعين عن حقوق الإنسان، وهي أيضاً شرط مسبق لحكم القانون وإعمال الحقوق الأخرى. وأشارت إلى أن حرية التعبير تواجه تحديات كثيرة، من بينها تزايد استخدام قذف القوانين، والرقابة على وسائط الإعلام، وتشريعات مكافحة الإرهاب، وقوانين أمن الدولة. وقالت إن من الأساسي، بدلاً من ذلك، إقامة حوار بنّاء وسلمي يساعد على إدارة الاختلافات الأساسية. علاوةً على ذلك، قالت إن تعايُش الديانات، في عالم سائر في درب العولمة، وأهمية القيم والتسامح أصبحت ضرورات أساسية.

٢٣ - وخلصت إلى القول إن المجتمع الدولي يجب أن يقف ضد التعصُّب، واستبعاد الآخرين، والتمييز، والتحامل، وكُره الأجانب. ولا يمكن توفُّر حرية الأديان من دون حرية التعبير. وكذلك، لا يمكن ممارسة حرية التعبير من دون التنفيذ الكامل لحقوق الإنسان الأخرى جميعها. وإن النرويج ستواصل دعم الجهود الرامية إلى إلغاء عقوبة الإعدام وستواصل الدفاع عن الحاجة إلى مكافحة الإرهاب باستخدام تدابير تبيِّنُ الاحترام التام للقانون الدولي.

٢٤ - **السيدة ديو** (الهند): قالت إن تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء (A/63/278) وقالت إن هذا الوضع قد تفاقم بسبب الأزمات الاقتصادية والغذائية والمتعلقة بالطاقة. لذلك توجد حاجة ملحَّة إلى مزيد من التعاون الدولي لمعالجة هذه المشاكل وإنشاء بيئة مواتية لإعمال جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. وأضافت أن وفدها يؤيد الفريق العامل المعني بالحق في التنمية والعزم على تعميم عمله في السياسات الوطنية والإقليمية والدولية.

٢٥ - قالت إن التحدي الرئيسي لتحقيق ثقافة حقوق إنسان عالمية هو تقرير أكثر النُّهُج فعاليةً لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويبدو على وجه الخصوص أن ممارسة انتقاد بلدان فردية بعينها لم يُحسِّن وضع حقوق الإنسان. وإنما توجد فرصة أفضل للنهج القائم على الحوار والتعاون، بدلاً من ذلك، لكي يؤدي إلى تحسُّن حقيقي لتمتع سكان البلد، أيِّ بلدٍ، بحقوق الإنسان.

٢٦ - وقالت إن العنصرية، والتمييز العنصري، وكُره الأجانب هي النقيض لكل ما تؤمن به الإنسانية؛ وإن بلدها يقف في مقدمة الجهود الرامية إلى مكافحة العنصرية. ولتحقيق هذه الغاية، قالت إن الهند تساهم في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية الذي سيعقد في جنيف في شهر نيسان/إبريل ٢٠٠٩، وستعمل على النجاح في تحقيقه لنتائجه.

٢٧ - أشارت إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فقالت إن دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ يُعتبر إنجازاً هاماً. وإن الهند قد نفذت عدداً من السياسات لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها، وإن كان يلزم عمل ما هو أكثر من ذلك لضمان تمتعهم الكامل بحقوقهم. وخلصت إلى القول إن الهند، باعتبارها أكبر بلد ديمقراطي في العالم، ستواصل احترام حقوق الإنسان لكل مواطن من مواطنيها.

٢٨ - **السيدة تشان يو بينغ** (سنغافورة): قالت إن من الأهمية بمكان استعراض التقدم المحرز منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، . وأشارت إلى أن الأمم المتحدة حققت عدداً من الإنجازات، بما في ذلك تطوير مفهوم المسؤولية عن الحماية. غير أنه لم يتسنَّ التوصل إلى توافق في الآراء حول مجموعة من الحقوق الأساسية التي هي في الواقع حقوق عالمية. ولتحقيق هذا الهدف، سيكون من الضروري

تعزيز معايير السلوك الإنساني دون السعي إلى فرض معتقد سياسي أو ترتيبٍ مجتمعيٍّ معين على أي بلد.

٢٩ - وقالت إن الاعتراف العالمي بمُثُلِ حقوق الإنسان يمكن أن يكون ضاراً إذا استُخدمت تلك العالمية لإنكار حقيقة التنوع والاختلاف بين أعضاء الأمم المتحدة. وأضافت أن من الأساسي الاعتراف بالطرق المختلفة التي تحترم بها الدولُ الأعضاءُ كرامةَ الإنسان وتحترم حقوق شعبها. غير أنه يوجد شرطان مسبقان مشتركان لتحقيق التمتُّع التام بحقوق الإنسان، وهما: الحق في التنمية وضمان العدالة الاجتماعية. ومما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي هو الأساس الضروري لأي نظام سياسي.

٣٠ - قالت إن سنغافورة تعلق أهمية متساوية على حقوق الفرد وعلى حقوق المجتمع. فبينما يحتفظ بلدها لنفسه بالحق في التمسك بقيمه الخاصة به، فهو يشارك بنشاط أيضاً في الجهود الرامية إلى إنشاء مجموعة أساسية من القيم وإنشاء رابطة دول جنوب شرقي آسيا هيئةً لحقوق الإنسان. وتعمل الرابطة على إقامة الاحترام والالتزام السياسي بينما تحترم المصالح المختلفة لأعضائها. وخلصت المتحدثة إلى القول إن سنغافورة مقتنعة بأنه لا يمكن بغير الاعتراف بالتنوُّع الثري للمجتمع البشري والتفاعل الحر للأفكار أن يتم التوصُّل إلى توافُق في الآراء حول حقوق الإنسان.

٣١ - **السيدة شانيدزي** (جورجيا): قالت إن غزو روسيا لجورجيا واحتلالها قد أسفرا عن عملية تطهير عرقي في أوسيتيا الجنوبية والمناطق المجاورة لها وكذلك في وادي كودوري وأبخازيا العليا. وقالت إن عمليات سلب ونهب قد وقعت على نطاق واسع ونزح نحو ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة، وإن أبناء جورجيا المقيمين في أوسيتيا الجنوبية يتعرضون للمضايقات. وأضافت أن العسكر الروس، تساعدهم ميليشيات انفصالية، يشكلون تهديداً لآلاف الجورجيين الإثنيين الذين ما زالوا في المناطق المحتلة. وإن هذا الوضع واعتراف الاتحاد الروسي بالنظم الانفصالية جعل من المستحيل على الإثنيين الجورجيين النازحين أن يعودوا إلى منازلهم.

٣٢ - وأضافت أن القوات الروسية والأوسيتية قد وسعت نطاق أنشطتها إلى ما يسمى بالمنطقة الفاصلة داخل جورجيا. وأن سكان أخالغوري مهددون بالإبعاد من قبل القوات الروسية إذا لم يقبلوا بالجنسية الروسية. وفي مقاطعة غالي التابعة لأبخازيا التي اقتطعت من جورجيا، قالت إن أكثر من ٤٠ ٠٠٠ نسمة من الجورجيين الإثنيين مهددون بالإبعاد إذا لم يقبلوا جوازات السفر الروسية. وأضافت أنه في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٨، قصفت الطائرات الروسية مدينة غوري فقتلت وجرحت مدنيين. وقد حال تطويق المدينة من قبل القوات الروسية دون مساعدة الخدمات الطبية الجورجية للجنود والمدنيين الجرحى. وما زال العدد الكلي للإصابات في المناطق المحتلة مجهولاً، لا سيما في القرى التي كان يقطنها جورجيون إثنيون داخل المناطق المتنازع عليها فعلاً.

٣٣ - وقالت إن منظمة رصد حقوق الإنسان أكدت استخدام القوات الروسية للقنابل العنقودية، كما أكدها تحقيق حكومة هولندا في وفاة مصور هولندي في مدينة غوري. وأضافت أنه ما زال يوجد كثير من القنابل غير المنفجرة. وأشارت إلى أن منظمة رصد حقوق الإنسان ومجموعة ميموريال الروسية لحقوق الإنسان أفادتا بأن القرى التي يقطنها جورجيون إثنيون في أوسيتيا الجنوبية قد تعرضت للسلب والنهب وأنها دُمرت تقريباً. وقالت إنه هكذا أُجريَ تطهير عرقي في جزء آخر من أوروبا، ومع ذلك أعيد وصف القوات الروسية والقوات العاملة بالنيابة عنها بحَفَظَة السلام. وأهابت المتحدثة بجميع الدول الأعضاء، بما فيها الدول دائمة

العضوية في مجلس الأمن، أن تضمن احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٣٤ - **السيد فينيي** (سويسرا): قال إن انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتهاء الحرب الباردة أدَّيا إلى تزايُد كبير في التفاؤل بأن توجد العلاقات الدولية الأفضل عالماً أكثرَ سلاماً، بناءً على احترام حقوق الإنسان. وكانت النتيجة وقوع حدثين مشهورين، وهما إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ونتائج المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا، وكلاهما أكد من جديد عالمية حقوق الإنسان وترابُطَها.

٣٥ - وقال إن المجتمع الدولي قد أنشأ هيكلاً قانونياً صلباً لحقوق الإنسان تم توسيعه وتهذيبه تدريجياً، لكي يوفر الحماية لأكثر المجموعات هشاشة. وأضاف أن إجراءات خاصة وبعثات ميدانية دعمت حماية حقوق الإنسان وعملت على تعزيز القدرات المحلية. غير أنه يجب إقامة توازن مناسب بين مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة لضمان أن يؤدي نظام حقوق الإنسان وظيفته بأكفأ طريقة ممكنة وعلى نحو أكثر ما يكون مصداقيةً. وأشار إلى أنه ما زالت ثمة عقبات خطيرة تعترض التمتع التام بحقوق الإنسان في مناطق مختلفة من العالم. ولذلك، يجب على الدول أن تفي بالتزاماتها وأن تنفذ صكوك حقوق الإنسان تنفيذاً تاماً.

٣٦ - أشار إلى أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يؤدي دوراً هاماً، وقال إنه هو يرحِّب بمشروع إعلان التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، الذي تعكف الآن على وضعه اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان بزعامة وفدَي سويسرا والمغرب. وأضاف أنه يرحب أيضاً بجهود مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الرامية إلى حماية حقوق السجناء والمعتقلين. وأخيراً، أعلن عن عزم وفده على عقد اجتماع لفريق من الشخصيات البارزة لوضع مسودة جدول أعمال مواضيعي في مجال حقوق الإنسان للعقد القادم. وأشار إلى أن جدول الأعمال هذا سيُنشَرُ في جنيف في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ثم يُقدَّمُ إلى المجتمع الدولي.

٣٧ - **السيدة أوتويكامانو** (تونغا): شكرت حكومة نيوزيلندا على المساعدة التي قدمتها إلى حكومتها في إعداد تقريرها الوطني بموجب الاستعراض الدوري العالمي الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان. وقالت إن مشاورات أُجريت مع المجتمع المدني وقادة الكنائس، ووسائط الإعلام، والقطاع الخاص قبل إعداد التقرير. وأنه أثيرت أثناء النظر في التقرير مسائل مثل حقوق المرأة في الأراضي، والإصلاح الدستوري والسياسي. ويَسُرُّها أن تعلن أن حكومتها اتخذت، نتيجة لذلك، خطوات لتوكيد حق المرأة في ملكية أراضي الأسرة.

٣٨ - أكدت المتحدثة أنه توجد صلة مباشرة بين حقوق الإنسان وتغيُّر المناخ. فتغيُّر المناخ يمكن أن يتفاقم بسبب الممارسات الإنمائية غير المستدامة ويمكن أن يؤثر في مسائل كثيرة، من بينها التنمية والسلم والأمن، واحتياجات المجموعات الهشة. وأضافت أنه يجب دراسة جميع عواقب تغيُّر المناخ لحماية حقوق الإنسان الأساسية للسكان المتضررين. وأنها لذلك ترحب بالقرار الشهير الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان وتغيُّر المناخ.

٣٩ - قالت إن وفدها قلق بوجه خاص من الآثار الأمنية لتغيُّر المناخ، وأكدت أهمية مشروع القرار المتعلق بالأمن وتغير المناخ (A/63/L.8) الذي قدِّمَ مؤخراً إلى الجمعية العامة في جلساتها العامة. وأعربت عن قلقها من الآثار الممكنة للأزمات الغذائية والمالية العالمية على البلدان الجزرية الصغيرة الهشة وأكدت أن الغذاء ليس مجرد سلعة للتجارة، وإنما هو حق أساسي من حقوق الإنسان لتنمية الأمم. وقالت إنه يجب إيجاد حل منصف وقابل للبقاء لمعالجة مسألة الاعتماد على الواردات وتقلُّب أسعار الأغذية. ورحَّبَت، في هذا

السياق، بالمناقشة التي نظمتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بمناسبة يوم الأغذية العالمي.

٤٠ - وانتقلت إلى الحديث عن مسألة تمويل التنمية فأكدت الصلة المباشرة بين التجارة والحق الأساسي في التنمية، وأعربت عن قلقها إزاء توقُّف جولة محادثات الدوحة لمنظمة التجارة العالمية. وقالت إنها يجب أن تستمر لضمان ألاّ تُضعفَ الأزمةُ العالميةُ التي وقعت مؤخراً الالتزامَ الدولي بضمان تمويل كافٍ لاقتصاد عالمي مستدام.

٤١ - **المطران ميغليوري** (الكرسي الرسولي): رحب بالتقدم المحرز نحو التمتُّع بحقوق الإنسان، لكنه أعرب عن أسفه لأن أكثر الحقوق أساسيةً، وهو الحق في الحياة، ما زال يُنتهك. وقال إن اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٤٩/٦٢ المتعلق بوقف استخدام عقوبة الإعدام موضع ترحيب، لكنه مجرد خطوة جزئية نحو مجتمع تضمن فيه الدول احترام الحياة في جميع مراحل نموها وجعل حقوق الإنسان وكرامة الإنسان في صميم القرارات السياسية.

٤٢ - وقال إنه في هذا العصر - عصر الترابط الداخلي الاقتصادي - يجب أن يكون ثمة نهج للتنمية يكون محوره الإنسان بصورة دائمة. وأضاف أن قلة العناية الصحية والتعليم والغذاء والماء، في مختلف أنحاء العالم، ما زالت عوائق أمام التنمية. وإن الانهيار الاقتصادي العالمي الراهن يمكن أن يؤدي إلى تفاقُم وضع الأشخاص الأكثر حرماناً، الذين ما زالت أعدادهم آخذة في الازدياد. وإن حقهم في الغذاء يتأثر بالأزمة الغذائية إذا حولت الحكومات إنفاقها من الأولويات الاجتماعية إلى إصلاح الانهيار المالي. وقال إنه، لذلك، يرحب بتقرير الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع (A/63/274) المعني بمعالجة محنة الذين يعيشون في فقر مدقع، البالغ عددهم نحو بليون نسمة. وأكد أن إعمال حقوق الإنسان والقضاء على الفقر المدقع مجهودان يعزز بعضُهما بعضاً.

٤٣ - وقال إنه يرحب ببدء سريان اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي سيضمن تنفيذُها احترامَ الحق الأساسي في الحياة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة في كل مرحلة من مراحل الحياة. ومن شأن هذا أن يعمل على زيادة احترام الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وأهم من ذلك أنه يشجع على مزيد من الاحترام لجميع الناس، بغض النظر عن قدراتهم البدنية أو العقلية.

٤٤ - **السيد شَبار** (المغرب): قال إنه على الرغم من التقدم الكبير الذي أُحرز سيظل تنفيذ أهداف مُثُلِ المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وتعلُّم القراءة والكتابة، والتنمية، والتحرر من الجوع والمرض، والحد من الفقر غير كامل. وأشار إلى أن العولمة لم تصبح بعد نفوذاً إيجابياً لتعزيز حقوق الإنسان، كما أن الحصول على التعليم ليس مضموناً بعدُ في العالم أجمع. وأضاف أن أعباء الديون الباهظة والهجرة السرية تُلقي عبئاً ثقيلاً على الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان، لا سيما في البلدان النامية. وقال إنه، لذلك، يرحب بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن حماية المهاجرين (A/63/287)، ويحث الدول الأعضاء على التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٤٥ - قال إن حكومته أدخلت منظوراً لحقوق الإنسان في سياساتها العامة وسعت إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان على جميع مستويات المجتمع في سياق احترام تعاليم الإسلام. وأضاف أن إعادة تشكيلها لهيكل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في سنة ٢٠٠١، بناء على المبادئ المتصلة بحالة المؤسسات الوطنية (مبادئ باريس)، قد مهدت الطريق لإصلاح قوانين الجزاء وتنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة

الإفلات من العقوبة، روجعت بموجبها حتى الآن ٢٠ ٠٠٠ قضية ودفع مبلغ ١٥٠ مليون دولار على سبيل التعويض. وأضاف أن وفده يتطلع قُدُماً إلى دخول الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري حيز النفاذ في موعد مبكر.

٤٦ - وقال إن وظيفة أمين المظالم قد أُنشئت، وعُدِّلَ قانون الإجراءات الجنائية لجعله يتفق مع القواعد الدولية في مجالات مثل الأصول القانونية، والمحاكمة العادلة، وافتراض البراءة، وازدواجية الاختصاص في المسائل الجنائية ومعاملة الأحداث. وقد حُلَّت محكمة العدل الخاصة ونُقلت اختصاصاتها إلى نظام القضاء العادي، مما جعل جميع المواطنين متساوين أمام القانون، وأعطى المحاكم العادية اختصاصاً في قضايا الفساد والاحتيال في الإدارة. وأشار إلى أن حكومته اعتمدت في سنة ٢٠٠٦ قانوناً جعل التعذيب جريمة. وكذلك سحبت تحفُّظها على اتفاقية مناهضة التعذيب واعترفت باختصاص لجنة مناهضة التعذيب للنظر في الرسائل الواردة من أفراد.

٤٧ - **السيدة أيتيموفا** (كازاخستان): أكدت التزام وفدها بحقوق الإنسان والتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وقالت إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يشكل أساس دستور كازاخستان وأنه قد أُحرز تقدم نحو التنفيذ الكامل للصكوك الدولية وإصلاح التشريع الداخلي ذي الصلة. وأضافت أن كازاخستان قد أتمت إجراءات لإدخال بضع معاهدات دولية هامة من معاهدات حقوق الإنسان حيز النفاذ، وتوشك أن توقع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٨ - وقالت إن حكومتها نفذت في سنة ٢٠٠٣، وفقاً لالتزاماتها الدولية، وقفاً لتطبيق عقوبة الإعدام، وهي تنظر الآن في إلغائها. وأصبح من غير الجائز إعدام النساء والأحداث الذين هم دون سن الثامنة عشرة، والرجال الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة. واعترفت حكومتها في سنة ٢٠٠٨ باختصاص لجنة مناهضة التعذيب في تلقّي رسائل من أفراد.

٤٩ - وأضافت أن كازاخستان، التي ستشغل رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في سنة ٢٠١٠، قد بدأت برنامجاً يهدف إلى تحرير نظامها السياسي وإشاعة الديمقراطية، وإصلاح نظامها التشريعي. وقد عُدِّلَ الدستور في سنة ٢٠٠٧ للسماح بتمويل الدولة للجمعيات الشعبية، بما في ذلك الأحزاب السياسية. وسوف تعدل كذلك التشريعات المتعلقة بالانتخابات، والأحزاب السياسية، ووسائط الإعلام. وأشارت إلى أن البرنامج يشجع تبادل الدروس المستفادة بين الهيئات الحكومية، كما في النظام القضائي والنظام الجنائي، مثلاً، وينص على إصلاح التشريعات المتصلة بالخدمات العامة والإدارة والنظام القضائي.

٥٠ - وقالت إن التمييز والمنازعات القائمة على أساس الدين والمعتقد غير مقبولة في عالم سائر في درب العولمة. لذلك، قالت إن الحكومة وضعت سياسة تقوم على التوازن بين الأديان لتعزيز الوحدة والتماسك الاجتماعي، وبفضل ذلك يعيش نحو أربعين ديناً في كازاخستان جنباً إلى جنب في سلام. وقالت إن وفدها على استعداد لإطلاع الغير على الدروس المستفادة في هذا المجال.

٥١ - وخلصت إلى القول إن التنفيذ الوطني والدولي لأوجه حماية حقوق الإنسان يعزز بعضها بعضاً. وقالت إن هذا يجعل التعاون بين الدول والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في حقوق الإنسان أكثر أهمية. لذلك قالت إنه يلزم تعزيز قدرة الأمم المتحدة ووكالاتها العاملة في ميدان حقوق الإنسان للتشجيع على التعاون الأكبر واستمرار التقدُّم.

٥٢ - **السيد بيريز ألفان** (بيرو): قال إن وفده يرحب بالتقرير المؤقت للخبيرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان

والفقر المدقع (A/63/274) وقال إنه يتفق معها في أن الفقر المدقع ليس مسألة صدقة وإنما هو مسألة هامة وملحة من مسائل حقوق الإنسان. وقال إن وفده يناشد الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية أن تعزز التعاون والقدرات الوطنية، بخاصة في البلدان النامية. وإنه يجب على الدول أن تُراعيَ، في برامجها للحد من الفقر، مبادئ المساواة، وعدم التمييز، والمشاركة، والشفافية، مع الانتباه بوجه خاص للنساء والأطفال والمعوقين ومجموعات السكان الأصليين.

٥٣ - وقال إنه مما يسُرُّ وفده أن يشارك في المشاورات التي تجريها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن مسودة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، التي أعدتها اللجنة الفرعية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سنة ٢٠٠٦. وناشد الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة أن تشارك في هذا المجهود.

٥٤ - **السيد دافيد** (الفلبين): أشار إلى أن الاحتفال بالذكرى الستين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يجري الآن إزاء خلفية من الأخطار الكبيرة تعوق الجهود المبذولة لإعمال حقوق الإنسان. وقال إنه على الرغم من التقدم المحرز في وضع إطار قانوني، تظل هناك فجوة بين معايير حقوق الإنسان وتنفيذها، وفي تعميم ثقافة حقوق الإنسان في القوانين والسياسات والبرنامج وتعميمها في الحياة اليومية. وإن ما تدعو إليه الحاجة هو ثقافة سلام وعدل وحرية.

٥٥ - وقال إن الأزمات والاضطرابات الكارثية الناتجة عن العنف والقمع، بما في ذلك القمع الهيكلي الذي يحرم الفقراء من حقهم في الحياة ذاته، تستدعي التزاماً صارماً من جميع أصحاب المصلحة، لا سيما الدول، لضمان حقوق الإنسان للجميع.

٥٦ - قال إن حكومته وضعت، في الآونة الأخيرة، سلسلة من التدابير المؤسسية والتنفيذية والقضائية لمعالجة مسألة حالات القتل ذات الدوافع السياسية والمنفذة خارج نظام القضاء. وأضاف أن الحكومة تتعاون مع المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي خارج نظام القضاء. وأشار إلى أنه أُنشئت في سنة ٢٠٠٧ فرقة عمل مشتركة بين الوكالات بولاية محددة هي التحقيق في القضايا ومحاكمة مرتكبي الجرائم. وأضاف أن المحكمة العليا في الفلبين عينت محاكم خاصة للمحاكمة في القضايا المتصلة بالعنف السياسي وعمليات القتل خارج نظام القضاء، وسنت قواعد اعتمدت فيها نظام **أمبارو** (حق الحماية) وقانون إتاحة قاعدة **هابياس داتا** في النظام القضائي. وقال إنه حدث نتيجة لجهود الحكومة وبتعاون المجتمع المدني أن انخفض عدد حالات القتل المبلَّغ عنها إلى حد كبير.

٥٧ - قال إن التزام الفلبين بحقوق الإنسان يظل في المقام الأول حتى في وسط جهودها الرامية إلى ضمان السلام في البلد؛ وتقع حماية حقوق الإنسان في صميم عمليات السلام التي تسعى إليها الحكومة مع مجموعات غير تابعة للدولة. وأشار إلى أن حكومته تؤكد من جديد حماية حقوق الإنسان في جميع تدابير مكافحة الإرهاب. وإن استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب تدمج الأمن وإنفاذ القوانين والتنمية وحقوق الإنسان معاً، على نحو يتفق مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

٥٨ - **السيد أميل** (باكستان): أشار إلى أنه منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قبل ستين سنة قطع العالم شوطاً بعيداً في تطوير إطار مؤسسي وقانوني لحقوق الإنسان. غير أنه أبدى ملاحظة مفادها أن كثيراً من التقارير

التي يقدمها المقررون الخاصون عن زياراتهم القطرية تميل إلى أن تأخذ نهجاً انتقائياً مع قلة الموضوعية في اختيار البلدان المعنية. ومما يدعو إلى السخرية أن معظم هذه البلدان بلدان نامية. وأضاف أن على المقررين الخاصين، إذا أرادوا الإنصاف في تنفيذ مهام ولايتهم، التي يُفترض أنها حقوق الإنسان العالمية والمترابطة وغير القابلة للتقسيم، أن يزوروا بلداناً في جميع أنحاء العالم.

٥٩ - وقال إن القانون الدولي لحقوق الإنسان يحتاج إلى معالجة التحديات التي أخذت في الظهور؛ ولا ينبغي له أن يظل جامداً عبر الزمن. فالتمييز العنصري والديني وكُره الأجانب، هذه كلها، تهدد النسيج المتعدد الثقافات لكثير من المجتمعات. ويجب أن تكون الحقوق مصحوبةً بالمسؤوليات. ويجب إدانة القذف الزاحف للأديان باسم حرية التعبير، ويلزم التوصل إلى توافق في الآراء حول كيفية معالجة هذه الظاهرة.

٦٠ - قال إن دستور باكستان يضمن المساواة في الحقوق لجميع المواطنين دون أي تمييز، بما في ذلك حق المرأة في المشاركة في جميع مجالات الحياة، وكذلك حقوق الأقليات ومصالحها. وإن رؤية الحكومة الديمقراطية الباكستانية التي انتُخبت مؤخراً تتفق مع مطامح الدستور ورغبة الشعب في نظام سياسي ديمقراطي معتدل وحديث، يتمسك بحقوق الإنسان ويشجع احترامها، لا سيما حقوق النساء والأطفال والأقليات.

٦١ - وأشار إلى أن باكستان طرف في عدة صكوك متعلقة بحقوق الإنسان. وقد صدَّقت على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ووقَّعت العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٦٢ - وقال إن لدى باكستان وزارة مستقلة لحقوق الإنسان ترصد انتهاكات حقوق الإنسان، مع إشارة خاصة إلى المرأة، والأقليات والمجموعات الهشة الأخرى. وأضاف أن ثَمَّةَ مجتمعاً مدنياً نشيطاً يشجع على إقامة ثقافة للمحاسبة والشفافية في السياسات المعنية بحقوق الإنسان. وقد أقر مجلس الوزراء الاتحادي مؤخراً مشروع قانون لإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس.

٦٣ - وأفاد بأن باكستان واحدة من أوائل البلدان التي أجري لها استعراض دوري عالمي من قبل مجلس حقوق الإنسان. وقد عمل الإعداد للاستعراض بمثابة حفاز لحوار وطني بشأن حقوق الإنسان في الدوائر الحكومية ومع المجتمع المدني. وساعد أيضاً على زيادة إذكاء الوعي بشأن حقوق الإنسان.

٦٤ - وأشار إلى أنه بينما كانت باكستان تجري مفاوضات بشأن تحولها إلى الديمقراطية وقَعت رئيسة الوزراء السابقة بناظير بهوتو ضحيةً لعمل إرهابي نفذته قوى الشر ضد قوى الديمقراطية والاعتدال. وقال إن باكستان مصممة على متابعة تراثها القائم على التسامح والاحترام والاعتدال.

٦٥ - **السيدة تاي** (توغو): هنأت المفوضة السامية الجديدة لحقوق الإنسان على تعيينها في هذا المنصب. وقالت إنها أظهرت تصميمها على زرع ثقافة عالمية لحقوق الإنسان.

٦٦ - وقالت إنه بعد مضي أكثر من نصف قرن على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعلى الرغم من اعتماد اتفاقيات وآليات عديدة، ما زالت حالة حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم مثار قلق خطير.

٦٧ - أشارت إلى أنه أُنشئ في توغو مكتب لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لمساعدة الحكومة على تثقيف السكان في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. وقالت إن المكتب شارك في رصد الانتخابات التشريعية في سنة

٢٠٠٧، وساعد الحكومة على تنظيم المشاورات الوطنية بإنشاء لجنة للحقيقة والعدل والمصالحة. وأضافت أن توغو قد نفذت إصلاحات إدارية وحدَّثَت مؤسسات دولتها، بما في ذلك المحاكم. وقررت الحكومة أن تبدأ تمويل الأحزاب السياسية وأن تقدم إعانات للصحف بغية تشجيع ثقافة الديمقراطية.

٦٨ - قالت إن وفدها يود أن يعرب عن تقديره لصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، الذي قدم مؤخراً إعانة لمنظمة غير حكومية لتمكينها من تنفيذ مشروع يهدف إلى تعزيز ثقافة ديمقراطية.

٦٩ - **السيدة ديتال** (نيبال): رحبت بالمفوضة السامية المعينة حديثاً لحقوق الإنسان، وقالت إن الأمم المتحدة قامت بدور قيِّم للنهوض بقضية حقوق الإنسان. غير أن نيبال تظل قلقة من جراء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم على الرغم من الآليات القوية التي وضعتها المنظمة.

٧٠ - أعربت عن تقدير نيبال لدور مجلس حقوق الإنسان والآليات الأخرى، لكنها رأت أن تلك الهيئات يجب أن تعمل في تَضافُر ومن دون تحيُّز. وأضافت أنه يجب على المقررين والممثلين الخاصين أن يمارسوا ولايتهم بطريقة أكثر موضوعيةً ودون توجيه اتهامات سياسية لفرادى البلدان. وقالت إن الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ستتيح فرصة هامة لتعزيز حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم.

٧١ - وقالت إنه ينبغي لمجلس حقوق الإنسان، مع أنه حقق تقَدُّماً كبيراً، أن يحيط علماً، في استعراضاته الدورية، بالتطورات الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية وبالتنوع من منطقة إقليمية إلى أخرى. وينبغي أن يطبق مبادئه ومبادئه التوجيهية أيضاً على جميع الدول بموضوعية واتساق. وقالت إنه لا ينبغي للجنة الثالثة، بدورها، أن تشغل نفسها بالنظر في مسائل تناولها المجلسُ نفسُهُ من قبل.

٧٢ - قالت إن نيبال مرت بتحول سياسي لا سابقة له في السنوات الأخيرة ودخلت عصراً من الفرص الجديدة لإعمال حقوق جميع الناس. والجمعية التأسيسية واحدة من أكثر الجمعيات شمولاً في العالم بأسره. فلأول مرة يكون ممثلو الشعب المنتخبون مشغولين بعملية كتابة دستور جديد تتجسد فيه طموحاتهم. وأشار إلى أن دستور نيبال المؤقت (٢٠٠٧) ينص على توفير جميع الحريات المدنية والحقوق الأساسية للمواطنين.

٧٣ - وقالت إن حكومة نيبال مصممة على وضع حد للحماية من العقوبة وإيجاد بيئة للمساءلة عن حقوق الإنسان. وهي ملتزمة بحل مسألة حالات الاختفاء وتفكر في إنشاء مجلس وطني للحقيقة والمصالحة. وقال إن انتخاب الجمعية التأسيسية وإعلان نيبال جمهورية ديمقراطية اتحادية وتشكيل حكومة ائتلافية جديدة برئاسة الحزب الشيوعي لنيبال (ماوي) قد أوجدت بيئة أفضل لحقوق الإنسان.

٧٤ - قالت إن الحكومة تقدِّر الدور الذي تقوم به المفوضية السامية لحقوق الإنسان في رصد الانتهاكات ومساعدة الحكومة على حماية حقوق الإنسان. وأضافت أن الحكومة تريد تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وقد تعاونت تعاوناً تاماً مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي سنة ٢٠٠٨ دعت مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين إلى زيارة نيبال.

٧٥ - وأشارت إلى أن نيبال تقدم تقاريرها إلى هيئات حقوق الإنسان بانتظام وتأخذ توصيات هذه الهيئات في الاعتبار على النحو الواجب. وقالت إن الحكومة ملتزمة التزاماً تاماً بحماية الحياة والحرية والممتلكات لشعبها بواسطة

الشمول الاجتماعي، وحكم القانون، واستقلال القضاء، والقضاء على التمييز. وذكرت أنها تحتاج في هذا المسعى إلى مزيد من المساعدة التقنية في تعزيز قدرات مؤسساتها الوطنية، وأهمُّها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

البيانات المدلى بها ممارسةً لحق الرد

٧٦ - **السيد سعيد** (السودان): قال إنه بالنظر إلى أن البلدان الأوروبية نهبت البلدان النامية وارتكبت فظائع أسفرت عن معاناة ما زالت أصداؤها تتردد حتى يومنا هذا، يجب أن يخجل الاتحاد الأوروبي من وضع نفسه حارساً لحقوق الإنسان. ولا يستطيع أي بلد أن يدَّعِيَ خُلُوَّه من مشاكل تتعلق بحقوق الإنسان. فالمهاجرون في البلدان الأوروبية يتعرضون للضرب والتعذيب والاستبعاد الاجتماعي والعنصرية والتمييز، كما تجلى ذلك في الأحداث التي وقعت في ضواحي باريس قبل سنتين، وهي تناقض صكوك حقوق الإنسان. ومع ذلك يتصرف الاتحاد الأوروبي كأنه منبع الحكمة في حقوق الإنسان. وقال إن إعطاء الدروس يؤدي إلى زيادة الاستقطاب. وإن الحوار مفيد، أما المجابهة فلا. والقول للبلدان النامية ماذا ينبغي لها أن تفعل أمرٌ ولّى مع خروج الاستعمار.

٧٧ - قال إن السودان ينهض بمسؤولياته في مسألة حقوق الإنسان ولديه سجل جيد في التعاون في دارفور مع الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي. وإن قَطَرَ ودولاً عربية أخرى أخذت بزمام المبادرة في تيسير الحوار بين حكومة السودان والمتمردين، ومن المأمول أن تبلغ عملية السلام نهايتها قريباً. وأضاف أن أفعال فرنسا وأقوالها يناقض بعضها بعضاً. فهي، بتأييدها المتمردين، الذين تستضيفهم في فنادق من فئة الخمسة نجوم، إنما تعمِّق الأزمة. وإذا كانت تود أن تؤدي دوراً إيجابياً فباستطاعتها أن تدفع المتمردين إلى مائدة المفاوضات بدلاً من تحريضهم على رفض السلام.

٧٨ - وقال إن البيان الذي أدلى به مندوب نيوزيلندا يدل على جهل بالأحداث الواقعة على الأرض في السودان. وإن نيوزيلندا، بإعطائها نصائح للدول النامية، إنما تحاول تقليد الدول العظمى، وهذا دور صعب. ومن الأفضل لها أن توجه عنايتها لشؤونها الداخلية، لا أن تدس أنفها في شؤون الآخرين.

٧٩ - **السيد رضواني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفده يرفض رفضاً باتاً ادعاءات فرنسا، التي يعتبرها كاذبة، بأن بلده يحكم بعقوبة الإعدام على الأحداث. وإن بلده تمسك بالتزاماته الناشئة من الصكوك الرئيسية الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها. وأكد أن الحكم بعقوبة الإعدام يقتصر على مرتكبي أفظع الجرائم وأن هناك وقفاً لتنفيذ عقوبة الإعدام بالرجم.

٨٠ - وقال إن حرية التعبير في بلده نموذجٌ يُحتذى في البلدان النامية، لا سيما منها البلدان الواقعة في هذه المنطقة الإقليمية، ففيها منافذ إعلامية كثيرة تعبر عن سلسلة عريضة من وجهات النظر السياسية. أما المزاعم الأخرى الصادرة عن فرنسا فهي عارية عن الصحة إلى حد لا تستحقُ الرد عليها.

٨١ - وقال إنه إذا كان الاتحاد الأوروبي قلقاً حقاً على حقوق الإنسان فإنه يجب أن يَذكُر كثيراً من أعضائه في بياناته. ففي فرنسا وفي الاتحاد الأوروبي ككل، تُنتهك حقوق الأقليات الإثنية والدينية انتهاكاتٍ فاضحةً في مجالات العمل والإسكان والتعليم. وقد أصبح كُره الإسلام في السنوات الأخيرة شائعاً في أوروبا وكذلك العنفُ العنصريُّ وإنكارُ حقوق المهاجرين.وقد جاء في تقارير صدرت مؤخراً عن هيئات الأمم المتحدة حديثٌ عن استخدام التعذيب والعقوبة البدنية والمضايقات ضد نزلاء السجون الفرنسية،

وأن استخدام العنف ضد النساء والتمييز ضد نساء الأقليات في العمل أمرٌ شائع.

٨٢ - وقال إن كندا تدوس بالأقدام حقوق شعوبها الأصلية. وقد اعترضت على اعتماد إعلان حقوق الشعوب الأصلية. وإن لدى كندا سجلاً في التعذيب وتنفيذ عقوبة الإعدام ووفاة السجناء في السجن. وإن قضية المهاجر البولندي، روبرت جيكانسكي، الذي اعتقل في المطار لدى وصوله إلى كندا في سنة ٢٠٠٧، ثم وفاته بعد بضعة أيام من التحقيق، ما زالت حديثة في الذاكرة.

٨٣ - **السيد استغريغيلسكي** (بيلاروس): قال إن حكومته اتخذت خطوات هامة لضمان إجراء الانتخابات البرلمانية في شهر أيلول/سبتمبر الماضي بديمقراطية وإنصاف. فقد أتيحت للأحزاب السياسية فرص واسعة جداً للعمل مع اللجنة الانتخابية. وجاء إلى البلد عدد لم يسبق له مثيل من مراقبي الانتخابات بلغ ١٠٠٠ مراقب، وكان ثمة ١٥٠ مراقباً أيضاً من المنظمات المحلية غير الحكومية والأحزاب السياسية. وقال إن الفرصة أتيحت لكل المرشحين، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، ليتحدثوا على شاشة التلفاز على نفقة الدولة. أما الأفراد الذين وُصفوا بأنهم سجناء سياسيون في التقرير المؤقت عن نتائج الانتخابات، الذي أصدره مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمكتب الأمن والتعاون في أوروبا، فهم في الواقع سُجنوا لارتكابهم انتهاكات جنائية.

٨٤ - **السيد كيغال** (سري لانكا): قال إن بلده اتخذ تدابير فعالة في مجال حقوق الإنسان في مواجهة التحدي الذي يشكله الإرهاب. وإن مسائل حقوق الإنسان تعالج بواسطة آليات وطنية وفي المحكمة العليا. وأضاف أن بلده عمل في تعاون وثيق مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وخلافاً لما قاله مندوب فرنسا، دعت الحكومة عدة مقررين خاصين وغيرهم من الممثلين الخاصين وأطلعتهم على معلومات عن حقوق الإنسان. وذكر أن البلد قد مر مؤخراً بعملية استعراض دوري عالمي. ولذلك قال إن من المؤسف أن تصدر تعليقات تدَّعي أن حالة حقوق الإنسان فيه آخذة في التدهور.

٨٥ - فيما يتعلق بالشؤون الإنسانية، قال إن تدابير واسعة النطاق اتُّخذت لضمان توفُّر الغذاء والحاجات الضرورية الأخرى لمن تأثَّروا بالأنشطة الإرهابية. وتقوم قوافل منتظمة يصاحبها ممثلون للأمم المتحدة بتسليم الإمدادات. وأضاف أن الإشارة إلى تجنيد الأطفال حُذِفَت منها حقيقة أنه ليست الحكومة هي التي تفعل ذلك، وإنما المجموعات الإرهابية. فسري لانكا طرف في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولَيها الاختياريَّين، وسياستها لا تتسامح مطلقاً مع تجنيد الأطفال. والعمل جار الآن مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة لوضع حدٍّ لتلك الظاهرة وإصلاح حال الضحايا. وخلص إلى القول إن البيان كان يجب أن يشير إلى التدابير الحكومية العديدة لمعالجة دواعي القلق هذه.

٨٦ - **السيد باك توك هون** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن بيان فرنسا الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي مليء بالأكاذيب والتشويهات. وإذا كان الاتحاد الأوروبي يعتقد حقاً أنه لا ينبغي أن يفلت أي انتهاك لحقوق الإنسان من رقابة المجتمع الدولي فيجب عليه أن يبدأ بالبلدان الأعضاء فيه، ويعالج الاعتداءات الجسيمة على حقوق اللاجئين، والتمييز ضد المهاجرين، ووحشية الشرطة، والاتجار بالأشخاص، التي هي شائعة في تلك المنطقة الإقليمية. ويجب عليه أيضاً أن يذكر أعمال القتل المستمرة في العراق وفي أفغانستان بأيدي أعضائه وأصدقائه. لكن الاتحاد الأوروبي ينتقد أحوال حقوق الإنسان في البلدان الصغيرة والضعيفة الواقعة في مناطق إقليمية أخرى بينما يلوذ

بالصمت إزاء الأحوال الرهيبة في البلدان الكبيرة والقوية الواقعة في منطقته الإقليمية.

٨٧ - وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي، وإن قال إنه يفضل حواراً مفتوحاً، قطع المحادثات مع بلده هو بعد سنتين ودفع باتجاه إصدار قرار ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقال المتحدث إن النظام في بلده قد وضعه الشعب، الذي يتمتع به منذ أكثر من ٥٠ سنة. ولا يستطيع البلد - أَيُّ بَلَدٍ - أن يغيِّر نفسه بين عشية وضحاها، ولا يستطيع أحد أن يصرَّ على إحداث تغيير في بلد آخر.

٨٨ - وقال إن المزاعم الخبيثة عن حالة حقوق الإنسان في بلده إنما تكشف عن جهل بتلك الحالة. فلا توجد هناك أي انتهاكات خطيرة أو منهجية. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يشوه الحقائق عن تلك الحالة ويكذب لأغراضه السياسية الشريرة. وحث الاتحاد الأوروبي على تنفيذ سياسة تتعامل مع أحوال حقوق الإنسان في البلدان الأخرى بالمساواة، بغض النظر عن النظام السياسي، أو العلاقات الثنائية، أو المصالح الوطنية. وفيما يتعلق بالتعليقات التي صدرت عن نيوزيلندا، قال إنها لا تتفق مع الطبيعة أو العقل، وتقوم على دوافع سياسية ويُقصد بها أن تبهر المجتمع الدولي وتخدعه بمظهرها الكاذب. وهي لا تستحق الرد عليها.

٨٩ - **السيد تشيرننكو** (الاتحاد الروسي): قال إن الأرقام التي ذكرتها سلطات جورجيا عن أعداد اللاجئين مُبالَغٌ فيها، وتنقحها هذه السلطات برفعها باستمرار. وتناقض هذه الأرقام المعلومات التي أصدرتها هيئات دولية محترمة مثل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومفوض حقوق الإنسان في مجلس أوروبا، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، وغيرها. وبقدر ما يتعلق الأمر ببلده، قال إن القضية أُغلقت فيما يتعلق بأحداث آب/أغسطس الماضي.

٩٠ - لذلك، قال إنه لن يعلق على التقارير الإعلامية السخيفة التي ظهرت مؤخراً ومفادها أن جنرالاً جورجياً أمر بهجوم على اتسخينفالي، عاصمة أوسيتيا الجنوبية، والمدنيون نائمون، دون الحصول على موافقة مسبقة من السلطات الجورجية. فهذا يناقض البيانات الصادرة عن السلطات الجورجية نفسها، بما في ذلك بيانات أدلى بها الرئيس ساكاشفيلي نفسه على شاشة التلفاز أثناء النزاع.

٩١ - وقال المتحدث إن وحشية الجنود الجورجيين موثَّقة جيداً. وإن الصور التي التقطها الجنود الجورجيون بالهواتف النقالة أثناء زحفهم على قرى أوسيتيا الجنوبية وعاصمتها منشورة على شبكة الإنترنت، وهي تبين أساليبهم التي تهدف إلى إبادة المدنيين على وجه التحديد، ويوجد أيضاً شريط فيديو مسجل على برنامج يو تيوب، يبين جندياً جورجياً يطلق النار دون توقف على البيوت بينما يطلق وابلاً من السُّباب والشتائم.

٩٢ - وقال إن آلة الدعاية في تبليسي، مدعومةً بأفراد معروفين ومنظمات معروفة من الخارج، تهدف إلى ''حجب الرؤية'' عن عيون المجتمع الدولي وعيون شعبها هي أيضاً فيما يتعلق بانتهاكات جورجيا للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان داخل حدودها. وأضاف أن زعماء جورجيا يصورون أنفسهم بأنهم منارة للديمقراطية وحقوق الإنسان. وهذا يناقض المعلومات المتوفرة، عن انتهاكات حقوق الإنسان، في تقارير الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة رصد حقوق الإنسان، ومنظمات أخرى. وأضاف أن الحكومة تمارس القمع القاسي، وأن وكالات إنفاذ القوانين تستخدم مراقبة هواتف الناس، والاعتقال غير القانوني والتعذيب. وقام أشخاص خارجون على القانون موالون للحكومة بتفريق المظاهرات بالقوة مراراً وتكراراً.

٩٣ - وقال إن هذه الظروف أدت إلى إنشاء لجنة لدعم السجناء السياسيين، في سنة ٢٠٠٦، وكان هدفها المعلن هو إجبار حكومة جورجيا والهيئات الدولية على الاعتراف بوجود سجناء سياسيين في البلد والعمل على إطلاق سراحهم. وكتبت منظمة العفو الدولية رسالة مفتوحة وجهتها إلى رئيس الولايات المتحدة تطلب منه لفت أنظار السلطات الجورجية إلى أهمية احترام حقوق الإنسان. وأضاف أن من الواضح أن هناك انتهاكات بالجملة لحقوق الإنسان في الإصلاحيات وأن السجناء يُضرَبون ضرباً مبرحاً. وأن تخفيض السن، التي يعاقَب عندها الأحداثُ عقوبةَ البالغين إلى ١٢ سنة، يشكل مصدراً للقلق البالغ. وقال إن هذه الحقائق تبيِّن مدى الالتزام الفعلي للسلطات الجورجية بقواعد القانون الدولي، بالاستناد إلى أفعالها لا إلى أقوالها.

٩٤ - **السيدة شانيدزي** (جورجيا): قالت إن الاتحاد الروسي يتهم جورجيا بلا أساس، وأحياناً بلا خجل، باستفزاز الحرب وقتل المدنيين. وتشير السلطات بانتظام إلى منظمات موارية يفترض أن تقاريرها تؤيد مواقف الحكومة الروسية. ونصحت الوفد الروسي بأن يقرأ تقارير منظمة رصد حقوق الإنسان ومنظمة ميموريال التي يوجد مقرها في موسكو، التي تشير بوضوح إلى الأوقات التي ارتكبت فيها الأفعال الوحشية غير القانونية ضد المدنيين في منطقة التراع، وكيف ارتُكبت ومن الذي ارتكبها. وخلصت إلى القول إن الكلمة السابقة جاءت متفقة مع موقف موسكو القائم على إنكار مسؤوليتها عن الأحداث التي وقعت أثناء التراع.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.